

تأثير عوائد النفط الخام على متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة 2004-2020

The impact of crude oil returns on monetary policy variables in Iraq for duration
2004–2020

أ.م.د. هاشم جبار الحسيني²

Hashim Jabbar Al- Hussainy

Hashim.jabbar@uokerbala.edu.iq

علي سعيد نور¹

Ali saed Noor

as8568439@gmail.com

كلية الإدارة والاقتصاد_ جامعة كربلاء

University of Karbala–College of Administration and Economics

الملخص:

يُعدُّ العراق مثالاً كلاسيكياً للتناقض بين وفرة الموارد الطبيعية وتشوه نتائج التنمية الاقتصادية وتطور الهيكلية المالية والنقدية، وعلى الرغم من كون العراق الخامس عالمياً بإحتياطي النفط الخام وثاني أكبر بلد منتج للنفط الخام في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، بوسط كل هذه الوفرة من الموارد الطبيعية، إلا إن السياسات الاقتصادية التي تعنى بملف القطاع النفطي قد فشلت إلى حد كبير في الإرتقاء إلى مستوى التوقعات والطموحات، ومن منطلق الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع النفط العراقي، فقد هدفت الدراسة إلى معرفة الأثر الذي تتركه صدمات عوائد النفط الخام على متغيرات السياسة النقدية، وذلك عبر قياس علاقة الإرتباط والأثر بين عوائد النفط الخام ومتغيرات السياسة النقدية والتي تتضمن عرض النقد والتضخم وأسعار الصرف في السوق الموازية، وأسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر وأسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق، إعتماًداً على بيانات الدراسة والتي تتضمن (17) سنة لعوائد النفط، عن طريق إستخدام مجموعة من التحليلات القياسية بوساطة البرامج الإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود علاقة إرتباط وأثر قوية طردية بين عوائد النفط العراقية وعرض النقد، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية في البلدان الريعية، حيث تشير النتائج الإحصائية إلى إن الفرضيات كان لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية المستخدم (5%).

الكلمات المفتاحية: عوائد النفط الخام، العراق، السياسة النقدية، عرض النقد

:Abstract

Iraq is a classic example of the contradiction between the abundance of natural resources and the distortion of the results of economic development and the development of the financial and monetary structure, despite the fact that Iraq is the fifth in the world in crude oil reserves and the second largest crude oil producer in the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), amid all this abundance of natural resources. However, the economic policies concerned with the oil sector file have largely failed to

¹ بحث مستل من رسالة ماجستير

live up to expectations and ambitions, and in light of the great importance that the Iraqi oil sector enjoys, the study aimed to know the impact of the shocks of crude oil revenues on monetary policy variables. And that is by measuring the correlation and effect between crude oil revenues and monetary policy variables, which include money supply, inflation, exchange rates in the parallel market, interest rates on deposits for a period of six months and interest rates on savings deposits for banks operating in Iraq, depending on the data of the study, which includes (17) year of oil revenues, by using a set of standard analyzes by means of statistical programs. The study reached a set of results, the most important of which is the presence of A strong direct correlation and effect between Iraqi oil revenues and money supply, which is consistent with the logic of economic theory in rentier countries, where the statistical results indicate that the hypotheses had a statistical significance at the level of morality used (5%).

Keywords: crude oil revenues, Iraq, monetary policy, money supply

المقدمة:

إن لقطاع النفط العراقي ترابطاً قوياً مع السياسات الاقتصادية بصورة عامة، والسياسة النقدية بصورة خاصة، ويعود السبب الأول لإعتمادية العراق على عوائد النفط الخام بالدرجة الأساس، لذا فقد شهد قطاع النفط العراقي تحولات كثيرة بعد عام 2003، لاسيما بعد الاحداث الأخيرة منذ عام 1980 والتي تأخر العراق بسببها من مواكبة التقدم والتطور التكنولوجي بمجال تطوير النفط الخام في الإنتاج والبحث والتقيب وتطوير البنى التحتية، ويمكن إيجاز أهم حدث بعد عام 2003 هو الدخول في جولات التراخيص الخدمية لغرض تطوير وإدامة متعلقات النفط العراقي، لما له من إحتياطي كبير يمكن أن يساهم بعودة النشاط الإقتصادي وفتح منافذ جديدة للتصدير إن أعتمدت إستراتيجية صحيحة لتوظيف العوائد المتحققة من تصدير النفط الخام بصورتها المثالية، ويُعدّ قانون 56 لعام 2004 أهم تشريع ضمن إستقلالية السياسة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي، حيث أعطى الصلاحية الكاملة لعمل البنك المركزي في رسم حدودها الاقتصادية وفق منهاج اقتصادي مدروس ومشخص لجميع مشاكل سياسة العراق النقدية، وأهمها المحافظة على معدلات مستقرة في المستوى العام للأسعار ومكافحة التضخم وتطوير آليات عمل السوق الحرة، لذا إنطلاقاً من الهمية الكبيرة لعوائد النفط وإرتباطها بالسياسة الاقتصادية للعراق فمن الضروري معرفة سيطرة سلوكيات وتقلبات عوائد النفط على متغيرات السياسة النقدية، ودرجة الإرتباط والأثر بينهما، وإن وجدت علاقة فما هو مستوى هذه العلاقة؟

المبحث الأول: منهجية البحث**أولاً: منهجية البحث**

تتضمن تحديد منهجية البحث في ضوء استعراض اهم فقراتها وهي (فرضية البحث، مشكلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، وحدود البحث والأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث) وعلى النحو التالي:

1- فرضية البحث: يستند البحث على فرضيتين رئيسيتين تتصان على:

أ- **فرضية العدم H0**: لا توجد علاقة إرتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط العراقية ومتغيرات السياسة النقدية وخلال مدة البحث.

ب- **فرضية الوجود H1**: توجد علاقة إرتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط العراقية ومتغيرات السياسة النقدية وخلال مدة البحث.

2- مشكلة البحث: على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير مجال قطاع النفط العراقي في سبيل زيادة العوائد التصديرية، إلا إن هذه العوائد لم تُوظف بالصورة الصحيحة في كونها العنصر المهم لتفعيل عمل السياسة النقدية عبر التأثير على متغيراتها وجعلها أكثر فاعلية لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها سياسة الحكومة المركزية. فلا زالت هذه المتغيرات ذات فعالية وإعتماد أقل من المرجو بسبب ضعف أدوات السياسة النقدية في الإقتصاد العراقي، وعدم التنسيق بين السياسات الإقتصادية الأخرى، مما سبب أثراً على الإستقرار الإقتصادي بصورة عامة، لذا يحاول الباحث إن يسلط الضوء على العلاقة الأثر بين عوائد النفط الخام ومتغيرات السياسة النقدية والمتمثلة وبالأخص عرض النقد وأسعار الصرف في السوق الموازية، كونها أهم متغيرات السياسة النقدية المستخدمة لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، لذا من الضروري معرفة سيطرة سلوكيات وتقلبات عوائد النفط على متغيرات السياسة النقدية، ودرجة الإرتباط والأثر بينهما، وإن وجدت علاقة فما هو مستوى هذه العلاقة؟

3- أهمية البحث: تعود أهمية البحث من كون العراق يمتلك احتياطي مؤكد من النفط الخام مقداره 135 مليار برميل، وله قدرة تصديرية بلغت عام 2019 (ملياراً و287 مليوناً و196 ألف برميل)، وقد بلغت الإيرادات المتحققة من مبيعاتها للنفط الخام (78 ملياراً و527 مليون دولار) بمعدل 6 مليار و543 مليون دولار شهرياً.

4- أهداف البحث: يهدف البحث إلى قياس التغيرات في عوائد النفط العراقية وحسب مدة الدراسة على متغير السياسة النقدية للعراق والمتمثل ب(عرض النقد بمفهومية الضيق والواسع، اسعار الصرف في السوق الموازية، معدلات التضخم، وأسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق).

5- حدود البحث: تتمثل حدود البحث بما يأتي :

أ- **الحدود الزمانية:** وتتضمن المدة 2004-2020

ب- **الحدود المكانية:** العراق

6- الأساليب الإحصائية المستخدمة: اعتمد الباحث على برنامج التحليل الإحصائي SPSS، فضلاً عن للاستعانة برسم الأشكال البنينة بوساطة برنامج Microsoft Excel ، للعلاقة بين عوائد النفط العراقية ومتغيرات السياسة النقدية.

المبحث الثاني: الجانب النظري للمبحث

أولاً: عوائد النفط العراقية

بصورة عامة، تعرف العوائد النفطية على إنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للمورد الطبيعي كالنفط والغاز، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد. وتتأثر عوائد الطاقة بمجموعة من العوامل يمكن ذكرها بما يأتي : (ناشور، 2012:5)

أ- **الأسعار الإسمية والحقيقية:** على صعيد الدول المنتجة للنفط ، تؤدي تذبذبات الأسعار الى تحديد حجم العوائد النفطية، ورسم سياستها المالية (الموازنة العامة) في تحديد سعر البيع، ويُعدُّ الدولار هو العملة التي تستعملها العديد من الدول بضمنها العراق كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها الخارجية، لذا فإن إنخفاض أو ارتفاع القيمة الحقيقية للدولار تؤثر على القيمة الحقيقية لعوائد النفط أي إنَّ القوة الشرائية للعوائد بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المنافع نتيجة لإنخفاض الدولار.

ب- **القرار السياسي:** إنَّ للقرار السياسية تأثير على حجم عوائد النفط لا يقل تأثيراً على العوامل الأخرى، فعلى سبيل المثال نلاحظ إنَّ القرار الذي اتخذته منظمة أوبك خلال العام 2019 بضرورة تخفيض الإنتاج العراقي من النفط الخام بغية تحقيق إستقرار الأسعار في أسواق الطاقة العالمية، وهو أمر قد يشكل أثر سلبياً على حجم العوائد النفطية للعراق .

ت- **حجم الإحتياطي النفطي:** ويُعدُّ من أهم العوامل المؤثرة على حجم العوائد، إذ إنَّ اكتشاف احتياطيات جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية تنسجم مع مستوى الاسعار عالمياً، وتؤدي التوسعات والتتقيبات وعمليات الحفر الجديدة إلى زيادة الإحتياطيات من مواد الطاقة ومن ثمَّ سينعكس ايجابياً على حجم العوائد المتأتية من تصدير موارد الطاقة.

ث- **القدرة الإنتاجية:** وتؤدي القدرة الإنتاجية تأثيراً فعالاً في حجم العوائد بصورة عامة، إذ إنَّ القدرة الإنتاجية من موارد الطاقة هي التي تحدد مقدار الامدادات المتوفرة الحالية للعوائد والتي ستكون متوفرة في المستقبل.

ثانياً: تطورات عوائد النفط العراقية خلال المدة 2004-2020

أ- تطور العوائد النفطية

تعد إيرادات الثروة النفطية في العراق، إيرادا طبيعياً ريعياً، لأنه دخل يُسْتَحَصَل عليه من المورد الطبيعي، هذا ولا يُعدُّ الربح بحد ذاته على إنه خلل في المنظومة الإقتصادية للدولة، بل على العكس من ذلك هو أحد الإمتيازات التي تمتاز بها إحدى الدول المنتجة للمورد الطبيعي، ولكن إنَّ تكون الدولة ريعية بحد ذاتها هو خلل إقتصادي ومشكلة في إنتاجها من المواد الأخرى غير الريعية، وتظهر الدولة الريعية تشويه في النظام الإقتصادي وعلاقته في المجتمع، هذا فضلاً عن الاحتلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني في توزيع الثروة والسلطة داخل افراد المجتمع وهذا الامر يحصل

في الاقتصاد العراقي منذ زمن طويل، وقد استخدمت العوائد الربعية في زيادة الإنفاق الحكومي بشقية الاستثماري والتشغيلي، وعلى إثرها زاد الطلب على النقود، عمل البنك المركزي برفع اسعار الفائدة للحد من ظاهرة التضخم، وهو ما أدى بالضرورة الى تحجيم تأثير القطاع الخاص في إعانة الاقتصاد العراقي فعلاقة اسعار الفائدة والاستثمار عكسية تماما، كما إنَّ لخطر تذبذبات أسعار النفط العالمية على عوائد النفطية العراقية، أثرا كبير جدا، فصعوبة السيطرة على استقرار السياسات الاقتصادية الداخلية وقراءة التغيرات في سوق الطاقة العالمية والتدهور غير المتوقع لاسعار النفط ستؤدي الى تشكل ازمة عجز حاد في تمويل الموازنة العامة للدولة، بسبب النقص الشديد في الإيرادات النفطية المصدرة (علون وعبد الحميد، 2020:259). ويوضح الجدول رقم (1) تطورات عوائد النفط العراقية خلال المدة 2004-2020

السنوات	عوائد النفط بالدولار (الف دولار)	اسعار الصرف في النافذة	عوائد النفط بالدينار العراقي(مليون)	معدلات تغير في عوائد النفط
2004	17,663,625	1453	25665247125.0	-----
2005	23,400,144	1469	34374811536.0	33.94
2006	30,565,663	1467	44839827621.0	30.44
2007	40,013,465	1255	50216898575.0	11.99
2008	59,564,902	1193	71060928086.0	41.51
2009	41,343,250	1170	48371602500.0	-31.93
2010	52,206,294	1170	61081363980.0	26.28
2011	82,987,613	1170	97095507210.0	58.96
2012	94,032,633	1166	109642050078.0	12.92
2013	89,214,446	1166	104024044036.0	-5.12
2014	84,129,868	1166	98095426088.0	-5.70
2015	49,058,188	1167	57250905396.0	-41.64
2016	43,622,928	1182	51562300896.0	-9.94
2017	59,560,340	1184	70519442560.0	36.77
2018	83,877,776	1183	99227409008.0	40.71
2019	78,527,064	1182	92818989648.0	-6.46
2020	41,755,942	1192	49773082864.0	-46.38

جدول رقم (1) عوائد النفط العراقي للمدة 2004-2020

المصدر: بالإعتماد على بيانات شركة سومو العراقية الخاصة بتسويق النفط الخام ومشتقاته.

ثالثا: تطورات عرض النقد وأسعار الصرف في العراق خلال المدة 2004-2020

يعرف عرض النقد (الكتلة النقدية) على إنه مجموعة وسائل الدفع المتاحة للمجتمع خلال مدة زمنية معينة، والتي تكون بحوزة الافراد والمؤسسات المختلفة. أو يعرف على إنه مجموعة الوحدات النقدية المتداولة في الاقتصاد خلال مدة معينة. ويقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

● **عرض النقد بالمعنى الضيق M1:** هو النقد للعمليات الجارية، حيث يشمل جميع العملات الورقية او المعدنية المتداولة في تعاملات المجتمع، فضلاً عن النقد الموجود في البنوك على شكل حسابات جاية او ودائع تحت الطلب. (الحمداي والحمداني، 2017: 2).

ومما تجدر الإشارة إليه، يوجد إختلاف بين عرض النقد بالمفهوم الضيق وبين الاساس النقدي، والمعروف M0، حيث يمثل إجمالي النقود المتداولة فضلاً عن ودائع البنوك لدى البنك المركزي (الاحتياطيات)، حيث يؤدي الاساس النقدي تأثيراً كبيراً في التأثير على حجم الودائع الجديدة، وإنّ الزيادة في حجم الاحتياطيات المصرفية يعطي للبنوك التجارية قدرة كبيرة لزيادة منح القروض (خلق ودائع جارية جديدة) فضلاً عن القيام بالإستثمارات المالية، وهو امر سيؤدي الى زيادة في الحجم الكلي لعرض النقود، لذا تستطيع السلطات النقدية إن تسيطر على تغيرات عرض النقود عبر مراقبتها للأساس النقدي، لأنه يتيح لها تلقائياً سلطة على الودائع التي تقوم البنوك التجارية بخلقها (كاظم وآخرون، 2019: 117).

و يمكن التعبير عنه عبر المعادلة الآتية:

$$M1=DD+C \dots\dots\dots (1)$$

M1 = عرض النقد بالمعنى الضيق

DD = الودائع الجارية

C = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي

● **عرض النقد بالمعنى الواسع M2**

و يسمى أيضا بمصطلح السيولة المحلية الخاصة. ويتكون من عرض النقد بمعناه الضيق M1، مضافا اليه الحسابات او ودائع الأجل (ودائع الادخار، الودائع بالعملة الاجنبية، والاسهم والسندات ، ويرمز لها بالرمز TD ، كذلك حساب التوفير في المصارف ويرمز له S، وكذلك ودائع صندوق توفير البريد، ويمكن معرفته بالمعادلة الآتية: (جياس ومحمد، 2016: 386)

$$M2=M1+TD+S\dots\dots\dots (2)$$

و يعتمد عرض النقود بالمعنى الواسع على حجم المطلوبات النقدية للبنك المركزي، والمصارف التجارية، اي صافي العملة في التداول والودائع، فضلاً عن الاختيار الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية بين الانفاق والادخار، ويُعدّ عرض النقد M2 أكثر دقة من عرض النقد M1، من جانب علاقته بالدخل القومي وإمكانية استخدامة للرقابة على السيولة من جانب السلطات النقدية. ويعني إنّ عرض النقد M2، افضل صورة في تحديد حجم عرض النقد في الاقتصاد الوطني

(الفتلاوي، 2017: 37).

هذا ويعتمد حجم السيولة المحلية M2 على عاملين رئيسيين هما، اصدار العملة وخلق الودائع من قبل الجهاز المصرفي وكلاهما يشكلان المطلوبات النقدية للبنك المركزي والمصارف التجارية. والاختيار الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية بين الانفاق والادخار (حسين، 2014: 96).

وقد شهد عرض النقد تطوراتٍ متعددة، حتى دخل إلى مراحل جديدة بعد عام 2003، المدة التي تبدلت فيها سياسة البنك المركزي العراقي بإدارة عرض النقد، وقد بلغت نسبة صافي العملة في التداول الى عرض النقد بالمعنى الضيق M1 كحد أعلى عام 1996 الى 91.8%، مما يؤكد ارتفاع السيولة لدى الأفراد، وعدم فعالية سعر الفائدة بسبب زيادة معدلات التضخم، مما جعل من سعر الفائدة غير مجدي وسالب القيمة الحقيقية، وبعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة إنخفض معدل نمو عرض النقد مقارنة بالأعوام السابقة نتيجة لتحديد أوجه الإنفاق للحد من ظاهرة التضخم التي عانى منها العراق ولسنوات طويلة، وقد بلغت معدلات نمو عرض النقد خلال المدة 2000-2002 ما قيمته 16.5، 24.9، 39.5% نتيجة لتوسع الدولة ببرامج الإعمار وزيادة النشاط الإقتصادي بسبب حروبة الأخيرة(الجبوري وصكبان، 2019:198)

وقد بلغ عرض النقد بالمعنى الواسع M2 عام 2001 ، بمقدار 28495981، وبلغت ودائع التوفير والودائع الثابتة 680788,5، حيث تشكل الاهمية النسبية لهما بواقع 23,89%، وقد تطور عرض النقد في الاعوام اللاحقة، بسبب شبه الاستقرار الاقتصادي ورجوع العراق للإنتاج وخول شركات البحث والتنقيب والتطوير والتي أسهمت بزيادة إنتاج النفط الخام، والذي عكس التأثير الايجابي على عوائد العراق النفطية. وقد بلغ عرض النقد M2 عام 2009، 45,355,289 مليون دينار، بودائع ثابتة وتوفير بلغت نسبتها 13,72% من مجموع عرض النقد، بواقع 6,722,017 مقارنة بالمدة السابقة (حسين، 2014 : 96)

وقد زاد المعروض النقدي خلال عام 2019، مع ضعف الائتمان في القطاع الخاص، وقد شهد عرض النقد بمعناه الواسع M2، نموا سريعا بلغ حوالي 8% مدفوعا بعوائد النشاط المصرفي غير النفطي، ولا يزال إئتمان القطاع الخاص مقيدا جزئيا بالقطاع المصرفي العام، الذي يميل الى تلبية متطلبات الشركات والمؤسسات الكبيرة غير الفعالة المملوكة للدولة، عبر زيادة إقتراض القطاع العام، وقد إرتفع الائتمان في القطاع العام بنسبة 6%، مقارنة مع 3% في القطاع الخاص عام 2019. ويشكل ائتمان القطاع الخاص حوالي 8% من الناتج المحلي الاجمالي، وهي نسبة اقل بكثير من البلدان العليا متوسطة الدخل في الشرق الاوسط وافريقيا، ويوضح الشكل رقم (1) مخطط النمو لمؤشر السيولة المحلية للعراق وللمدة 2004-2019 (World Bank, 2020 Iraq Economic Monitor, Spring 2020:9).



شكل رقم (1) نمو السيولة المحلية M2

<https://tradingeconomics.com/iraq/money-supply-m2>(trading economics)

ويمكن أن يؤثر فشل السياسة النقدية في السيطرة على حجم الكتلة النقدية، عبر ملاحظة التزايد المستمر في معدلات نمو عرض النقد خلال المدة 2004-2013، في اقرب مثال لتزايد معدلات عرض النقد، مع ملاحظة الإنخفاض الطفيف في عام 2014 بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية في تلك المدة، وهذا ما أثر على إنخفاض العوائد المالية للدولة العراقية المعتمدة على عوائد تصدير النفط العراقي، ويعود إرتباط الزيادة في العرض النقدي بزيادة النفقات العامة للدولة، بسبب كون الإيرادات النفطية هي المصدر الاساس لتمويل هذه النفقات، وعائدية هذه الإيرادات الى وزارة المالية مع عدم توفير مصدر بديل او مرادف لهذه الإيرادات، هذا فضلاً عن المسؤولية المناطة بالسلطات النقدية في إدارة تدفقات الاحتياطي من النقد الاجنبي، وإدارة صندوق تنمية العراق الذي يستحوذ على 95% من عوائد الصادرات النفطية. (العبدلي وعزيز، 2017:187)، ويوضح جدول رقم (2) تطورات عرض النقد بمفهومية الضيق والواسع خلال المدة 2004-2020

السنوات	العملة خارج البنوك Currency outside banks 1	الودائع الجارية Demand deposits 2	عرض النقد (1+2) M1	الودائع الداخلة في عرض النقد الواسع	عرض النقد بالمعنى الواسع M2
2004	291,070	1,241,352	10,148,626	5,091	12254000
2005	9,112,837	2,286,288	11,399,125	5,571	14684000
2006	10,968,099	4,491,961	15,460,060	10,112	21080000
2007	14,231,700	7,489,467	21,721,167	12,724	26956076
2008	18,492,502	9,697,432	28,189,934	16,427	34919675
2009	21,775,679	15,524,351	37,300,030	23,662	45437918
2010	24,342,192	27,401,297	51,743,489	36,044	60386086
2011	28,287,361	34,186,568	62,473,929	43,891	72177951
2012	30,593,647	33,142,224	67,622,173	44,872	77187497
2013	34,995,453	38,835,511	78,318,122	52,684	89512079
2014	36,071,593	36,620,855	77,593,288	54,656	92988876
2015	34,855,256	34,757,894	69,613,150	47,740	84527272
2016	42,075,230	33,448,722	75,523,952	46,007	90466370
2017	40,343,309	36,643,275	76,986,584	40,343	92857047
2018	40,498,067	37,330,917	77,828,984	40,498	95390725
2019	47,638,603	39,132,397	86,771,000	47,639	103440475
2020	59,987,098	63,395,764	103,353,665	----	119906385

جدول رقم (2) تطورات عرض النقد للمدة 2004-2020

المصدر: بالإعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ب- سعر الصرف

هو نسبة التبادل بين وحدة نقد اجنبية و وحدة نقد محلية (وطنية)، أو هو الذي يجري عنده مبادلة احدى العملات بعملة اخرى في سوق الصرف. وهو العلاقة الكمية للوحدات النقدية بين بلدين، وعليه هو سعر العملة بسبب تقديمه قيمة عملة بقيمة عملة اخرى. (حورية، 2013: 4)

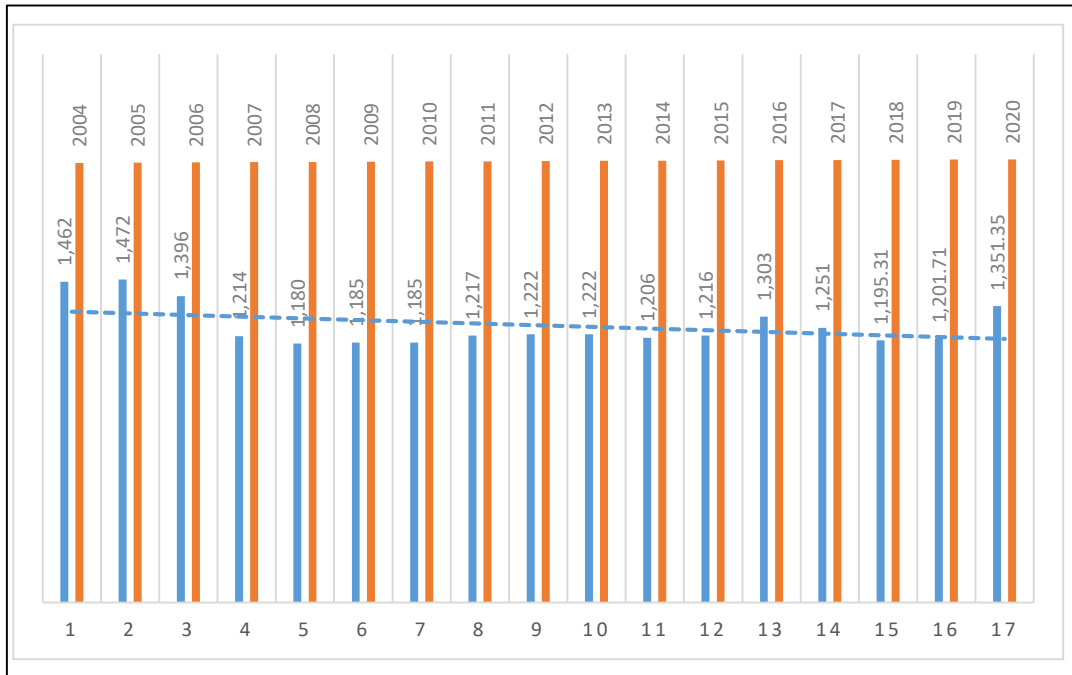
ومن أهم العوامل التي تؤدي الى تغير سعر الصرف هي: (مخيش، 2019: 9)

- **تغير الأسعار النسبية:** إن انخفاض الأسعار في احدى الدول يؤدي الى انخفاض الاسعار النسبية في دولة ثانية. فإن انخفاض الاسعار يؤدي الى زيادة صادرات البلد وزيادة الطلب على عملته، مع بقاء العوامل الاخرى المؤثرة في اسعار الصرف الثابتة، لذا فزيادة الطلب على العملة النقدية يؤدي الى رفع قيمة ذلك البلد او زيادة صرفها مقابل العملات النقدية الاخرى، والعكس سيكون صحيحا. فإن ارتفاع الاسعار في احد البلدان سيؤدي الى انخفاض الطلب على منتجاتهم، وبعدها سينخفض الطلب على العملة.
 - **أسعار الفائدة:** تُعد حركة رؤوس الاموال الدولية وانتقالاتها مابين الاقتصاد الدولي هي حركة بحثية عن الفائدة، فالبلدان التي ترتفع فيها اسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول فإن ذلك يشجع رؤوس الاموال على إن تنقل اليها، وهذا يعني زيادة في عرض العملة الاجنبية في الدخول مما يؤدي الى تدهور سعر الصرف.
 - **عرض النقد:** يعتقد الكلاسيك عبر النظرية الكمية للنقود، إنه توجد علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وقد اكد فريدمان على اهمية النقد عبر المردسة النقدية في التأثير على المستوى العام للأسعار لبعض العوامل الخارجية الاخرى التي تؤثر على اسعار الصرف مثل الاشاعات والايخبار والحروب والحصارات الاقتصادية التي تمر بها البلدان
- وقد حاولت الحكومة العراقية ومن طريق سياستها النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي، إن تثبت سعر صرف الدينار العراقي أمام بقية العملات وبأخص الدولار الامريكي وعن طريق عمليات بيع وشراء الدولار عبر مزاد العملة، والتي بدأ العمل بها منذ عام 2003، وقد نجح البنك المركزي من تحقيق إستقرار نسبي أما الدولار الامريكي بسياسته هذه. وتتمثل أنواع أسعار الصرف في العراق بالآتي (محسن، 2020: 148):

- **السعر الرسمي الثابت:** هو السعر المركزي لتقييم جميع إيرادات الخزينة العامة بما فيها المعاملات الحكومية
- **السعر الموازي:** هو الذي يتغير ويتقرر يوميا تبعا لسعر السوق ويستخدم على نطاق واسع محليا وخارجيا في السوق وبالخصوص في القطاع الخاص.
- **الاسعار الإدارية:** وهي الاسعار التي تقررها السلطة، فالسعر التحاسبي الذي يطبق وسعر السفارات والمصدرين والفنادق، الحوالات، المخالفات القانونية والكمارك. و يقدر وجود اكثر من 10 اسعار صرف في العراق وقد تكون هناك اسعار اخرى، ان هذه التعددية في اسعار الصرف لها آثار سلبية كبيرة منها عدم التكافؤ للفرص بين القطاعين العام والخاص وتوجيه الموارد للنقد الأجنبي نحو التجارة الخارجية وبإحتساب السعر التحاسبي غير واقعي، إن الخطورة لا تكمن في تعدد اسعار الصرف، بل في مجال وعمق تأثيرها على الاداء الاقتصادي ومعايير الكفاءة.

بعد عام 2004، تم تحديد مجموعة قوانين خاصة بالبنك المركزي العراقي تمثلت بقانون (56) الذي اتاح الإستقلالية الكاملة للبنك المركزي، وصياغة مهماته الجديدة وفي مقدمتها صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق بما في ذلك سياسة الصرف الأجنبي وحياسة جميع الاحتياطي الرسمي الأجنبي للعراق وادارته فيما عدا رصيد التشغيل الخاص بالحكومة، و وفقا للضوابط التي ينص عليها القانون يتوقع ان يوظف البنك المركزي هاتين المهمتين والمهام الاحدى عشرة الأخرى والمنصوص عليها في المادة نفسها لتحقيق الأهداف المتمثلة بتحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على التنافس في السوق والعمل على تعزيز التنمية المستدامة و إتاحة فرص العمل وتحقيق الرفاه في العراق تماشيا مع الأهداف الأخرى، يستخدم البنك المركزي سعر الصرف كأحد الأدوات المهمة لتحقيق الاستقرار السعري واحتواء الضغوط التضخمية وذلك انسجاما مع برنامج تعديلات الهيكلية.(حسين، 2017: 71) ويوضح الشكل رقم (2) تطورات أسعار الصرف بالنسبة للسوق.

شكل رقم (2)



تطورات أسعار الصرف في السوق الموازية خلال المدة 2004-2020

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على البرنامجي الإحصائي Excel

وهناك مجموعة من العوامل الإقتصادية المؤثرة في تغيرات أسعار الصرف منها (عرض النقد، التضخم، أسعار الفائدة، الموازنة الحكومية، ميزان المدفوعات)، وقد عد عرض النقد من أهم المتغيرات المؤثرة في سعر الصرف، حيث تدفع الزيادة النقدية الى حدوث تغيرات كبيرة على اسعار صرف العملة عبر التغيرات في المستوى العام للأسعار بتغير آلية الطلب والعرض على سعر الصرف، وفيما يخص سعر الفائدة فهو أحد أدوات التأثير في النشاط الإقتصادي عندما تجد السلطات النقدية صعوبة في تحريك سعر الصرف أي إنها تقوم اسعار الفائدة عندما تثبت اسعار الصرف، وعندما تتوفر امكانية التحكم في الاداتين، فإن السلطات النقدية تحرك سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف (شندي، 2006: 16).

إن استقرار سعر الصرف يعطي حافزاً جيداً لزيادة النمو الاقتصادي ورفع مستويات الإنتاج، إنه يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلاد، وتتطلب عملية الاستقرار هذه إن سعر الصرف يستند إلى قاعدة نقدية رصينة ونظام تبادل مناسب (الجبوري، 2016: 56).

وعليه، فإن التحكم بإتجاهات سعر الصرف يتطلب من السياسة النقدية إن تقوم بعمليات بيع وشراء العملات الاجنبية في السوق المفتوحة، لتحقيق التوازن ما بين المعروض النقدي الاجنبي والطلب عليه في ضوء سعر الصرف المستهدف، وبموجب هذه العمليات سٌحدد حجم الاحتياطي القانوني من العملات الاجنبية في مدة لا تتجاوز السنة، وبما إن الاقتصاد العراقي اقتصاد مفتوح يتدفق منه واليه النقد الاجنبي دون قيود، لذا تُعدُّ عملية التركيز على استقرار سعر الصرف من اولويات عمل الاقتصاد العراقي. (العبدلي وعزيز، 2017: 187).

رابعا: تطورات معدلات التضخم وأسعار الفائدة في العراق للمدة 2004-2020

أ- التضخم: يعرف التضخم على إنه التغيير النسبي لأسعار السلع والخدمات مع مرور الوقت (Basu,2011:6)، وهذا التعريف هو أبسط تعريف موجود على الرغم من كثرة تعاريف التضخم.

و للتضخم عدة أسباب منها:

(حسين، 2018: 8)

• التضخم بإرتفاع الطلب الكلي

حيث يتولد التضخم عند إختلال الطلب والعرض، بسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي، مما يؤدي الى زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون إن يقابل ذلك زيادة في الإنتاج على مستوى الافراد، مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار لنقصان المعروض النقدي. والعكس صحيح بإنخفاض العرض الكلي .

• التضخم المستورد

ويظهر بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الاخرى، والتي تستورد معظم الحاجيات من السلع والخدمات من خارج البلد، وهو الإرتفاع المستمر والمتزايد في اسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج. وتتعكس هذه الزيادات على الاسواق المحلية داخل البلد.

وللتضخم عدة انواع منها:

(زميت، 2018: 7)

- **التضخم المكبوت:** في ظل هذا التضخم لا تستطيع الاسعار إن ترتفع، بسبب عدم جواز العوامل الاقتصادية لحركة الاسعار بوجود قيود حكومية مباشرة والتي تفرض سيطرتها على الاسعار والمتمثل بالتسعير الاجباري.
- **التضخم الزاحف:** ويتسم هذا النوع بإرتفاع الاسعار بصورة بطيئة، وهو يحصل غالبا عندما يزداد الطلب بثبات العرض والإنتاج مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار .
- **التضخم الجامح:** وهو اخطر انواع التضخم، وهو الحالة التي يزيد فيها معدل الزيادة في الاسعار عن 50% شهريا، وهو معدل مرتفع جدا في اسعار السلع والخدمات، لذلك هو حالة من التضخم الحاد تأخذ فيه معدلات الزيادة في الاسعار ما يقارب الـ 1300% سنويا او اكثر، وتصل الاسعار الى ارقام خيالية، بحيث تصبح النقود بلاقيمة، وربما تكون تكلفة الورق الذي يطبع النقود اكبر من القيمة الاسمية المنصوص عليها في الورقة النقدية.
- **التضخم الركودي:** في الفترات التي ينخفض فيها الطلب، فترات الركود، ينخفض معها مستوى التشغيل في الإنتاج فنتزايد معدلات البطالة ولا يمكن تخفيض مستوى العام للأسعار بسبب احتكارها من قبل التجار مما يؤدي الى ارتفاع حالات البطالة وارتفاع الاسعار. ويوضح الجدول رقم (3) تطورات معدلات التضخم السنوي في العراق للمدة 2004-2020

معدلات التضخم السنوية %	السنوات	معدلات التضخم السنوية %	السنوات
1.9	2013	27.0	2004

2.2	2014	37.0	2005
1.4	2015	53.2	2006
.5	2016	30.8	2007
.2	2017	2.7	2008
.4	2018	-2.8	2009
-2	2019	2.4	2010
.6	0202	5.6	2011
		6.1	2012

جدول رقم (3) معدلات التضخم السنوية للمدة 2004-2020

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ب- أسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق

عُرف قانون المصارف العراقية الودائع بأنها المبلغ النقدي الذي يُدفع لشخص سواء كان هذا الشخص غير مثبت في سجل أم لا، لشخص آخر يسمى مستلم الوديعة، مبلغاً مالياً بشروط تقتضي سداد الوديعة أو تحويلها إلى حساب آخر بفائدة أو بدون فائدة عند الطلب أو في وقت وظرف يتفق عليه الطرفان (قانون المصارف العراقية، 2004:5)

1- أنواع الودائع المصرفية

تصنف الودائع المصرفية حسب الآتي:

(اللامي، 2016:366)

- **ودائع الحسابات الجارية:** وهي اتفاق بين الزبون والمصرف، حيث يودع الزبون مبلغاً من المال لدى المصرف على إنَّ يكون له الحق في سحبه في اي وقت يرغب فيه السحب ودون اشعار سابق منه، اي بمجرد تقديم الطلب من قبل الزبون، لذا غالباً ما تصيب المصارف حالة عدم الإستقرار في الودائع الجارية.
- **ودائع التوفير:** وهي اتفاق بين المصرف والزبون، حيث يقوم الزبون بتوديع مبلغاً مالياً لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة معينة، ويكون للزبون حق سحب الوديعة متى ما اراد، وايضا دون اخطار سابق منه.
- **الودائع الثابتة:** وهي النسبة الأكبر من ودائع المصارف التجارية، وهي الإيداعات الثابتة التي يودعها الأفراد والمؤسسات المختلفة، وهي على نوعين:

1- الودائع لأجل: وهو نوع من الودائع الثابتة لا يلتزم المصرف التجاري بدفعها إلا في وقت محدد للوديعة، أي بعد إنقضاء المدة المتفق عليها بين الطرفين، وهذا ما يعطي الحرية في إستثمارها.

2- الودائع بأخطار: وتشترك مع ودائع الاجل في وجود قيد معين على السحب منها، ويكون اقل نسبياً، ويتمثل بضرورة اخطار البنك قبل السحب بمدة معينة، وهو ما يجعل قدرتها للسحب اعلى.

يخفض البنك المركزي سعر الفائدة بغية تحقيق الإستقرار النقدي ورفع معدلات النمو عبر تحفيز النشاط الائتماني لتمويل المشاريع التنموية، حيث قام البنك المركزي العراقي بتخفيض معدل سعر الفائدة عام 2011 إلى 6%، بعد ما كان يبلغ 6.25% عام 2010، وإستمر عند هذا المستوى حتى عام 2015، ثم قام بتخفيضه مرتين خلال المدة 2016-2017، إلى 4.33% و4% على التوالي، ومما تجدر الإشارة إليه إنَّ سعر الفائدة غير فعال في الإقتصاد العراقي، حيث حاولت السلطات النقدية بعد عام 2004 إعتتماد سعر السياسة كمثبت إسمي للتوقعات التضخمية، إلا إنَّ تخلف الجهاز المصرفي وعدم التنسيق بين الدوائر المالية والنقدية، فضلاً عن هيمنة القطاع العام

على الناتج المحلي الإجمالي حدد من تأثير سعر الفائدة كمثبت إسمي، لذا فقد توجهت السلطات النقدية إلى اعتماد سعر الصرف كمثبت إسمي بسبب فعاليته في تعقيم الكتلة النقدية (أحمد، وآخرون، 2018: 13)

وعلى الرغم من إنَّ سعر الفائدة يمثل أداة مهمة في التأثير على النشاط الاقتصادي، وتستخدمها العديد من الدول في تحريك اسعار الصرف، إلا إنَّ سعر الفائدة في السياسة النقدية العراقية يتسم بالجمود، حيث اتبعت السلطة النقدية في العراق التحديد الإداري لسعر الفائدة دون إنَّ يكون هنالك تأثير لقوى الطلب والعروض على الاموال المعدة للإقراض (حسين، 2017: 60).

اعتمد البنك المركزي سعر الفائدة كمعدل تأشيري قصير الأجل للتأثير في مستويات السيولة عبر التحويلات البنينة للمنظومة المصرفية، وهو مؤشر مهم لأسعار الفائدة لدى المصارف التجارية، كما تستعمله المصارف المركزية للتحكم في عرض النقد، إذا إنَّ رفع سعر الفائدة يعني كبح عمليات الإقراض ومن ثم تقليل نسب السيولة من اجل كبح التضخم. (صالح والموسوي، 2019: 120)

وقد أتجهت العديد من الدول إلى إدارة سياستها النقدية عبر أسعار الفائدة، وإهمال عرض النقود، والتحول نحو أداة سعر الفائدة قصيرة الأجل لإستخدامها كهدف وسيط لإستهداف التضخم، وعندما يتبع البنك المركزي قاعدة أسعار الفائدة فإنها تعطيه أكثر واقعية من استهداف المعروض النقدي (داغر ومحي، 2014: 259). ويوضح الجدول رقم (4) معدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق خلال المدة 2004-2020

السنوات	معدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير %	السنوات	معدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير %
2004	27.0	2013	1.9
2005	37.0	2014	2.2
2006	53.2	2015	1.4
2007	30.8	2016	.5
2008	2.7	2017	.2
2009	-2.8	2018	.4
2010	2.4	2019	-.2
2011	5.6	2020	.6
2012	6.1		

جدول رقم (4) معدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق للمدة 2004-2020

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية الإحصائية، سنوات مختلفة

المبحث الثالث

الجانب العملي

الجانب التوصيفي للإنموذج القياسي

أولاً: تعريف الإنموذج القياسي: يُعدُّ النموذج القياسي هو التعبير عن العلاقة النظرية بين متغيرات البحث في شكل علاقة رياضية تتكون من مجموعة من المعادلات، تربط المتغيرات ببعضها ، بغية الوصول إلى نتيجة وقيم خاصة بمعاملات هذه المتغيرات، ووفقاً لهذه المعطيات، سيتضمن النموذج القياسي لعلاقة المتغير المستقل عوائد النفط والمتغير التابع المعبر عنه بمتغيرات السياسة النقدية للعراق خلال المدة 2004-2020 للنفط الخام وقد اختيرت العلاقة بين متغيري الدراسة بواسطة كل من البرامج الإحصائية:

1- (SPSSV₂₀): هو عبارة عن مجموعة من القوائم والأدوات التي يمكن عن طريقها إدخال البيانات التي يحصل عليها الباحث العلمي عن طريق الاستبيانات أو المقابلات أو الملاحظات، ومن ثم القيام بتحليلها إحصائياً، لكنه يتسم بعدة عيوب أبرزها ضعف المرونة في العمل الإحصائي والمحدودية النسبية. ويوضح الشكل رقم(3) الواجهة الرئيسية لمدخلات البرنامج الإحصائي SPSS20.

	yaer	OIL_Export	OIL_Export_dentr	M1_dentr	M2_dentr	EX_Mar	EX_RT_Windo	INF	Interest_Rate_on_Saving_Deposits	Interest_Rate_6M_De	Delta
1	2004	\$17,663,625.00	25665247	10148626	12254000	1453	1453	27.0	6.50	7.10	52.3
2	2005	\$23,400,144.00	34374812	11399125	14684000	1472	1469	37.0	5.50	6.40	33.9
3	2006	\$30,565,663.00	44839828	15460060	21080000	1475	1467	53.2	5.66	6.62	30.4
4	2007	\$40,013,465.00	50216899	21721167	26956076	1267	1255	30.8	9.18	10.43	11.9
5	2008	\$59,564,902.00	71060928	28189934	34919675	1203	1193	2.7	9.47	10.54	41.5
6	2009	\$41,343,250.00	48371603	37300030	45437918	1182	1170	-2.8	6.84	7.82	-31.9
7	2010	\$52,206,294.00	61081364	51743489	60386086	1186	1170	2.4	5.50	6.23	26.2
8	2011	\$82,987,613.00	97095507	62473929	72177951	1196	1170	5.6	5.24	5.92	58.9
9	2012	\$94,032,633.00	109642050	67622173	77187497	1233	1166	6.1	5.07	5.87	12.9
10	2013	\$89,214,446.00	104024044	78318122	89512079	1232	1166	1.9	4.88	5.75	-5.1
11	2014	\$84,129,868.00	98095426	77593288	92988876	1214	1166	2.2	4.39	5.16	-5.7
12	2015	\$49,058,188.00	57250905	69613150	84527272	1247	1167	1.4	4.46	4.86	-41.6
13	2016	\$43,622,928.00	51562301	75523952	90466370	1275	1182	.5	4.39	4.73	-9.9
14	2017	\$59,560,340.00	70519443	76986584	92857047	1258	1184	2	4.06	4.46	36.7

شكل رقم(3) شكل الواجهة الرئيسية لمدخلات البرنامج الإحصائي SPSS

2-(EXCEL): هو برنامج يستخدم لإنشاء جداول البيانات والقوائم والرسوم البيانية، وقد أستفاد الباحث من هذا البرنامج بتوضيح الرسوم البيانية لعلاقة الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة.

وقد إستعان الباحث بمعامل التحديد (R^2) لتفسير حجم المتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، مع وجود المعامل المعياري للانحدار ($Beta$) والذي يقيس مدى إستجابة المتغير التابع عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحدة، وبالإعتماد على قيمة (F) لدراسة العلاقة الأثرية بين متغيرات الدراسة. ولغرض تحديد طبيعة العلاقة بين عوائد النفط الخام ومتغيرات السياسة النقدية، وإعتماداً على أهمية المتغيرات، كان لابد من توضيح المتغيرات المستقلة والتابعة بصورة عامة في الإنموذج الإحصائي المستخدمة لمعرفة حجم العلاقة بين هذه المتغيرات كما يوضحها الجدول رقم (5)

الرمز		
A- Export Oil	أ- عوائد النفط للمدة 2004-2020	المتغيرات المستقلة
a-M1 b-M2 c- Interest rates on savings deposits d - exchange rates in parallel markets e-Annual inflation rate	أ- عرض النقد بالمعنى الضيق ب- عرض النقد بالمعنى الواسع ت- أسعار الفائدة على ودائع التوفير ث- أسعار الصرف في الأسواق الموازية ج- معدل التضخم السنوي	المتغيرات التابعة

جدول رقم (5) متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

ثانياً: التفسير العملي للتحليل القياسي

أ- التحليل القياسي لعلاقات الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة

علاقة الارتباط والأثر بين كل من عوائد النفط الخام ومتغيرات السياسة النقدية، فضلاً عن إختبار معنويات متغيرات السياسة النقدية التي تتمثل بعرض النقد بالمعنى الضيق والواسع، معدلات التضخم السنوية، أسعار الصرف في الاسواق الموازية، وأسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق، ويمكن صياغة الفرضية الرئيسية الخاصة بالدراسة وكما يأتي:

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة إرتباط وأثر بين عوائد النفط الخام ومتغيرات السياسة النقدية للعراقفرضية الوجود H_1 : توجد علاقة إرتباط وأثر بين عوائد النفط الخام ومتغيرات السياسة النقدية للعراق

من أجل إتخاذ القرار والتحقق من صحة الفرضية الرئيسية لابد من إجراء إختبارات للفرضية الفرعية:

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة معامل الارتباط R	قيمة (F) المحتسبة	قيمة (f) الجدولية	قيمة (T) المحتسبة	قيمة (t) الجدولية	القرار النهائي
-----------------	----------------	-----------------------	-------------------	-------------------	-------------------	-------------------	----------------

نرفض فرضية العدم	1.746	2.954	4.543	8.725	0.606	عرض النقد بالمعنى الضيق	عوائد النفط الخام
نرفض فرضية العدم		2.890		8.354	0.598	عرض النقد بالمعنى الواسع	
نقبل فرضية العدم		1,348		1.817	0.329	أسعار الصرف في السوق الموازية	
نقبل فرضية العدم		1.613		2.602	0.384	معدلات التضخم	
نقبل فرضية العدم		1.201		1.442	0.295	أسعار الفائدة على ودائع التوفير	

1- إختبار الفرضية الفرعية الأولى: إختبار عينة بيانات عوائد النفط الخام السنوية، كما في الجدول رقم (1)، نتائج علاقة الارتباط والأثر بين عوائد النفط كمتغير مستقل ومتغيرات السياسة النقدية كمتغير تابع، فضلاً عن قيم (T) و(F) المحتسبة والجدولية والقرار الخاص لكل من المتغيرات المستقلة للفرضية الفرعية

جدول رقم(6) نتائج علاقة الارتباط والأثر بين عوائد النفط الخام ومتغيرات السياسة النقدية للعراق

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

أ. نتائج علاقة الارتباط والأثر لعوائد النفط الخام وعرض النقد بالمعنى الضيق M1

تشير نتائج الجدول رقم (6) إلى وجود علاقة ارتباط وأثر موجبة طردية وقوية بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الضيق، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.606) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) وبمستوى دلالة (0.010)، أي بدرجة ثقة (95%) وبدرجة حرية (17) وهذا يدعم فرضية وجود علاقة ارتباط بين عوائد النفط الخام وعرض النقد بالمعنى الضيق (M1)، حيث تعكس هذه النتيجة التوافق مع المنطق الإقتصادي بالنسبة للبلدان ذات الإقتصاد الإحادي الجانب، وتوظف هذه العوائد بصورة نفقات تشغيلية كالرواتب والإجور والعلاوات وغيرها، وهذا التوظيف يُعدُّ خلل في إنتهاج سياسة تعتمد على مصدر واحد للتمويل، وقد أظهرت النتائج إنَّ قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار البسيط لعرض النقد بالمعنى الضيق بلغت (8.725) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.543) مدعوماً بمستوى دلالة بلغ (0.000)، تحت مستوى معنوية (5%) مما يؤكد وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الضيق، وعليه وحسب المعطيات آنفة الذكر فإننا نرفض فرضية العدم H0 الفرعية والتي تنص (لاتوجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط الخام وعرض النقد بالمعنى الضيق)

وظهرت معادلة الإنحدار التقديرية بصورة موجبة طردية والتي يمكن كتابتها بالشكل الآتي:

$$M1 = 9969033.331 + 0.671X \dots\dots\dots (1)$$

وهي تفسر مأمقاره 0.368 من العلاقة بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الضيق، حيث إنَّ الزيادة بمقدار وحدة واحدة من عوائد النفط تؤدي إلى زيادة عرض النقد بمقدار 0.671 دينار عراقي. وهي علاقة تتفق مع المنطق الإقتصادي بالنسبة لسياسة العراق الإقتصادية، حيث إنَّ زيادة العوائد المتأتية من تصدير النفط الخام، تساهم وبشكل كبير في زيادة عرض النقد بما يساهم بزيادة العملة المتداولة لدى الجمهور مما ينعكس إيجاباً على نشاط الحركة الإقتصادية وإنخفاض معدلات البطالة، وتساهم بزيادة الودائع تحت الطلب التي يملكها الأفراد ضمن حسابات

المصارف التجارية بما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية لدى المصارف وهو أمر سيدفع المصارف لإعطاء القروض التجارية التي تساعد على زيادة العمل الإستثماري للبلد.

ب. نتائج علاقة الارتباط والأثر لعوائد النفط الخام وعرض النقد بالمعنى الواسع M2

تشير نتائج الجدول رقم (6) إلى وجود علاقة ارتباط وأثر موجبة (طردية) وقوية بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الواسع، حيث نجد إنَّ قيمة معامل الارتباط قد بلغت (0.598) وهذا يعني إنَّ لعوائد النفط ارتباط وثيق بعرض النقد بالمعنى الواسع (M2) مدعوماً بقيمة (t) المحسوبة والتي بلغت (2.890) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.746) عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%) وبدرجة حرية (16) مدعوماً بمستوى دلالة بلغت (0.011) وهو أقل من قيمة مستوى المعنوية (5%) وهذا يدعم فرضية وجود علاقة ارتباط بين عوائد النفط وعرض النقد للمعنى الواسع (M2)، وقد أظهرت النتائج إنَّ قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار البسيط لعرض النقد بالمعنى الواسع بلغت (8.354) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.543) مدعوماً بمستوى دلالة بلغ (0.011)، مما يعني وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الواسع. وقد ظهرت معادلة الإنحدار التقديرية بصورة موجبة طردية، مما يؤكد على توافقها مع المنطق الإقتصادي، ويمكن كتابتها بالصيغة الآتية:

$$M2=13912422.15+0.77X \dots\dots\dots (2)$$

وهي تفسر مآقده 0.358 من العلاقة بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الواسع، وهي علاقة طردية، حيث إنَّ الزيادة بمقدار وحدة واحدة من عوائد النفط تؤدي إلى زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع بمقدار 0.770 دينار عراقي، إذا وحسب المعطيات آنفة الذكر فإننا نرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط الخام وعرض النقد بالمعنى الواسع M2)

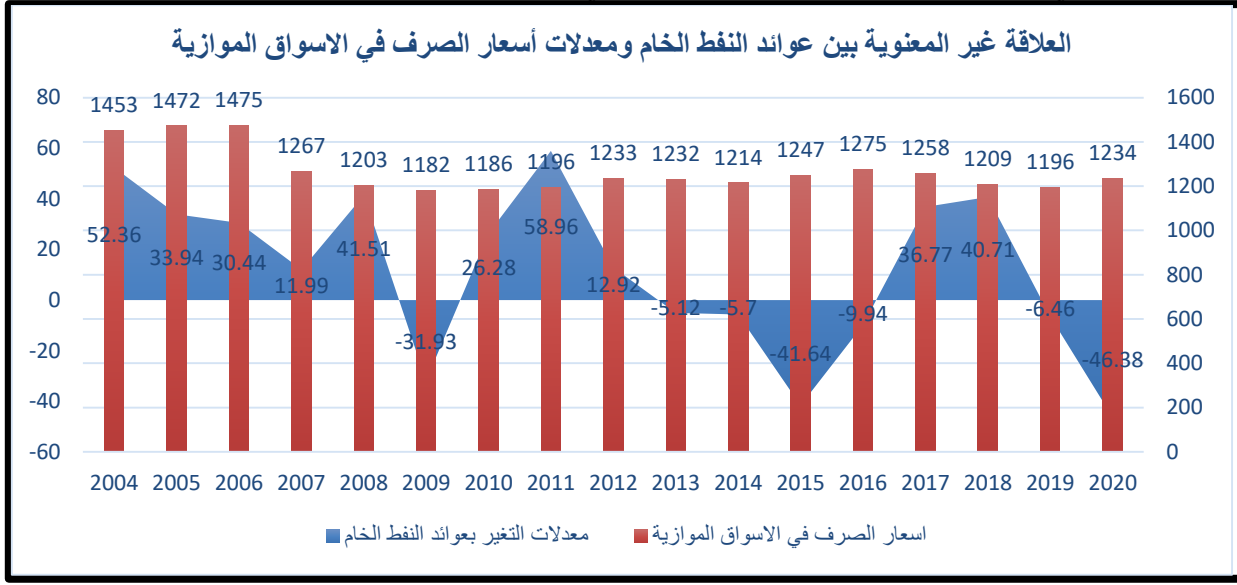
ت. نتائج علاقة الارتباط والأثر لعوائد النفط الخام ومعدلات أسعار الصرف في السوق الموازية

نجد إنَّ قيمة معامل الارتباط البالغة (0.329) بين عوائد النفط السنوية وأسعار الصرف في السوق الموازي، إنما تدل على وجود علاقة ارتباط وأثر موجبة طردية بين هذين المتغيرين، ولكنها ليست علاقة ذات دلالة إحصائية تحت مستوى المعنوية المستخدم (5%)، ويدعم ذلك مستوى الدلالة البالغة (0.198) وهو أكبر من مستوى المعنوية المطلوب، إذا فعليا توجد عوامل أخرى تؤثر على أسعار الصرف في السوق الموازي غير عامل عوائد النفط وخلال مدة الدراسة للعراق، ومن المفترض وحسب المنطق الإقتصادي فمن شأن عوائد النفط إنَّ تساهم بارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى للارتباط الوثيق بين التدفقات النقدية الكبيرة التي تدخل إلى العراق من تصدير النفط الخام، وأسعار الصرف المحلية، وهذا ما يؤكد على وجود سياسة إقتصادية خاطئة تتبعها الدولة في لتعظيم قيمة الدينار العراقي جراء الكتل النقدية الكبيرة التي تدخل إلى السوق، مع العلم ليست بالضرورة إنَّ تكون الكتل النقدية الكبيرة مصدر إستقرار لقيمة الدينار العراقي، فغالبية الأموال المتأتية من تصدير النفط الخام لم توظف بصورة صحيحة بحيث تساهم برفع قيمة الدينار العراقي، وإنما صرفت كإجور ورواتب ونفقات تشغيلية فقط، أظهرت النتائج إنَّ قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار البسيط لعوائد النفط مع معدلات أسعار الصرف في السوق الموازية هي (1.817) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (4.600) مدعوماً بمستوى دلالة بلغ (0.198)، وهو أكبر من مستوى المعنوية، مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات تغير عوائد النفط ومعدلات أسعار الصرف في السوق الموازية.

ولوحظ إن معادلة الإنحدار التقديرية كانت موجبة القيمة (طردية) والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي:

EX market= 7.669+0.194X..... (3)

وهي تفسر مامقداره **0.108** من العلاقة بين عوائد النفط وأسعار الصرف في السوق الموازية، وهي علاقة طردية ضعيفة لا يمكن الإعتماد عليها بتفسير أثر العلاقة بين المتغيرين، حيث إنَّ الزيادة بمقدار وحدة واحدة من عوائد النفط الخام تؤدي إلى زيادة سعر الصرف في الاسواق الموازية بمقدار **0.194** دينار عراقي. إذا وحسب المعطيات آنفة الذكر فإننا لانرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط الخام ومعدلات أسعار الصرف في السوق الموازية)، ويوضح الشكل رقم(4) العلاقة غير المعنوية بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام ومعدلات أسعار الصرف في الأسواق الموازية.

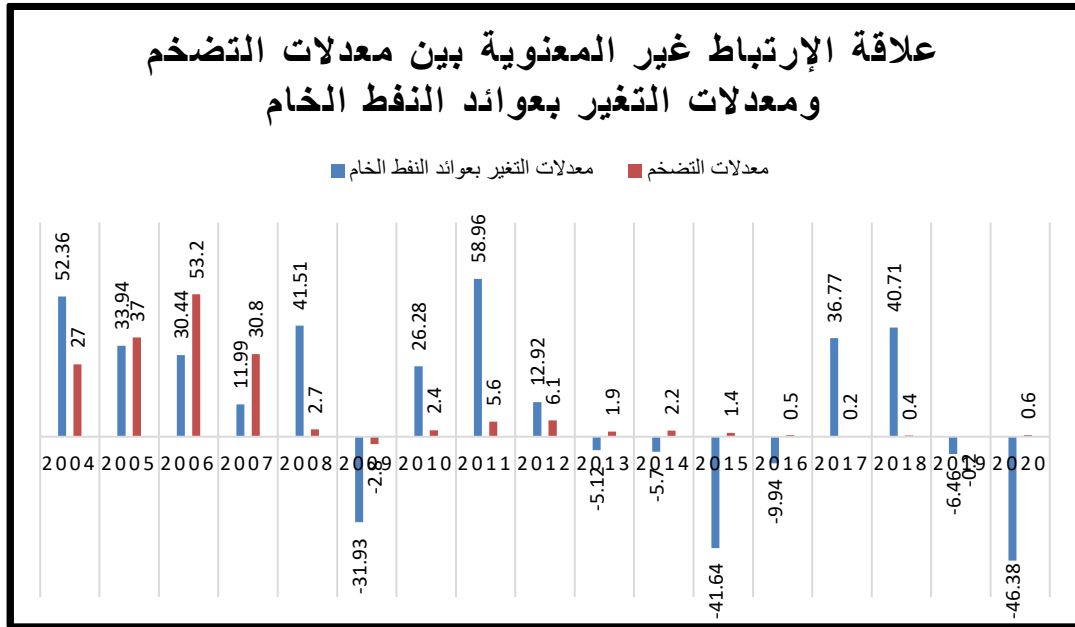


الشكل رقم(4) العلاقة غير المعنوية بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام ومعدلات أسعار الصرف في الأسواق الموازية.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EXCEL

ث. نتائج علاقة الارتباط والأثر لعوائد النفط الخام ومعدلات التضخم السنوية

وجد إنَّ قيمة معامل الارتباط البالغة (**0.384**) بين عوائد النفط السنويه ومعدلات التضخم، إنما تدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بين هذين المتغيرين، وقد لوحظ إنَّ علاقة الارتباط هذه ليست معنوية تحت مستوى المعنوية المستخدم (**5%**)، مدعوماً بمستوى دلالة قد بلغ (**0.128**) وهو أكبر من مستوى المعنوية، إذا فعليا وحسب مدة الدراسة للعراق لم تؤثر عوائد النفط على معدلات التضخم، إذا توجد عوامل أخرى أثرت على معدلات التضخم غير عوائد النفط العراقية، وهذا يعني إنَّ العوائد المتحققة من النفط الخام لم تؤثر على ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة ولأسباب كثيرة، منها سيطرة البنك المركزي العراقي على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى، ورفع أسعار الفائدة على الإيداعات والقروض، وإقامة مزاد بيه وشراء العملة الأجنبية للمحافظة على إستقرار اسعار الصرف، وتخفيض كمية عرض النقود المتداول، ويوضح الشكل رقم (5) علاقة الارتباط غير المعنوية بين معدلات التضخم وعوائد النفط.



الشكل رقم (5) علاقة الارتباط غير المعنوية بين معدلات التضخم ومعدلات التغير بعوائد النفط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EXCEL

أظهرت النتائج إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار البسيط لمعدلات التضخم بلغت (2.602) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (4.600) مدعوما بمستوى دلالة بلغ (0.128)، وهو أكبر من مستوى المعنوية المستخدم (5%)، مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط الخام ومعدلات التضخم، وقد كانت معادلة الإنحدار التقديرية طردية موجبة، والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي :

$$INF\ oil = 7.669 + 0.194x \dots\dots\dots (5)$$

وهي تفسر مامقداره 0.148 من العلاقة بين عوائد النفط ومعدلات التضخم، حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة من عوائد النفط تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بمقدار 0.194 . دينار عراقي، إذا فعليا وحسب مدة الدراسة وحسب الحدود المكانية لها (العراق) فإن عوائد النفط لم تؤثر على معدلات التضخم للعراق، إذا وحسب المعطيات آنفة الذكر فإننا لانرفض فرضية العدم H0 والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط وأثر معنوية ذا دلالة إحصائية عوائد النفط الخام ومعدلات التضخم السنوية).

ح. نتائج علاقة الارتباط والأثر لعوائد النفط الخام وأسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق. بلغت قيمة معامل الارتباط (0.296) بين عوائد النفط الخام وأسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق، وهي علاقة ارتباط موجبة ليست ذات دلالة إحصائية تحت مستوى المعنوية المستخدم (5%)، ويدعم ذلك مستوى الدلالة البالغ (0.248) وهو أكبر من مستوى المعنوية، وعليه وحسب المعطيات آنفة الذكر فإن التغيرات في عوائد النفط الخام لم تؤثر على أسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق وحسب مدة الدراسة، علما إن لإرتفاع عوائد النفط الخام تأثير إيجابيا على أسعار الفائدة، فعند زيادة السيولة لدى المصارف سيمكنها ذلك من زيادة الإقراض وتخفيض أسعار الفائدة، مما ينمي وينشط حركة السوق صوب الإستثمار، ومن ثم إنخفاض في مستويات البطالة.

وقد أظهرت النتائج إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار البسيط لأسعار الفائدة على ودائع التوفير بلغت (1.442) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (4.600) مدعوما بمستوى دلالة بلغ (0.248)، وهو أكبر من مستوى

المعنوية المستخدم (5%)، مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط الخام وأسعار الفائدة على ودائع التوفير، وقد كانت معادلة الانحدار التقديرية طردية موجبة، والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي :

$$EXrat=5.226+0.016X..... (5)$$

وهي تفسر مامقداره 0.088 من العلاقة بين عوائد النفط وأسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق، حيث إنَّ الزيادة بمقدار وحدة واحدة من عوائد النفط تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة بمقدار 0.016 دينار عراقي، إذا فعليا وحسب مدة الدراسة وحسب الحدود المكانية لها(العراق) فإن عوائد النفط لم تؤثر على اسعار الفائدة، إذا وحسب المعطيات آنفة الذكر فإننا لانرفض فرضية العدم H0 والتي تنص على (لا توجد علاقة إرتباط وأثر معنوية ذا دلالة إحصائية بين عوائد النفط الخام وأسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق).

المبحث الرابع

الإستنتاجات والتوصيات

مما تقدم وفي ظل عرض شروحيات نظرية وقياسية لعوائد النفط العراقية وأثرها على متغيرات السياسة النقدية للعراق وخلال المدة 2004-2020 توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1- الإستنتاجات

- أ- توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة إرتباط أو أثر معنوية ذات دلالة إحصائية لعوائد النفط العراقية على بعض من متغيرات السياسة النقدية والتي تشمل (التضخم، أسعار الصرف في السوق الموازي، اسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق)
- ب- وجود علاقة إرتباط وأثر قوية طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط الخام وعرض النقد بمفهومية الضيق والواسع، وهو ما يتوافق مع المنطق الإقتصادي، فالعراق بلد ريعي بإمياز تمثل إيرادات النفط الخام الجزء الأكبر من الإيرادات العامة.
- ت- ضعف إدارة وتطوير ملف قطاع النفط الخام والذي يُعدُّ المورد الوحيد للعملة الأجنبية الداخلة للبلاد والتي من طريقها يجري تسديد الإستيرادات العامة، لذا فإن إنقطاع هذا المورد وعدم تبني استراتيجية واضحة لتطوير قطاع النفط العراقي، سيساهم بتفاقم الأزمات الإقتصادية والمالية للعراق.

2- التوصيات:

- أ-توصي الدراسة بضرورة تنمية القطاع النفطي كونه الركيزة الأهم في الإقتصاد العراقي، وذلك بتشريع القوانين الدستورية المتعلقة بالنفط والغاز، أو بتنمية القدرات الإنتاجية والتصديرية وتطوير البنى التحتية.
- ب- ضرورة تصحيح مسار العوائد النفطية لتحقيق التوزيع الأمثل لهذه العوائد وبما يخدم المصلحة العامة.
- ت- لا بد من العمل على وضع منهاج حكومي معين خاص بالسياسة النقدية في العراق يتبناه البنك المركزي العراقي، تكون مهامه توظيف عوائد النفط الخام بما يتلاءم مع تحسين أدوات السياسة النقدية والمتمثلة بالدرجة الأساس تعظيم قيمة الدينار العراقي وتشجيع العمل بأداة سعر الفائدة للمصارف العاملة في العراق، فلا يمكن إنَّ تكون عوائد النفط موجهة صوب تحقيق كتلة كبيرة جدا، هدفها النفقات التشغيلية فقط.

المصادر

1- العربية:

أ- الرسائل والاطاريح العربية والمذكرات

- 1- حورية، مغربي. (2014). تأثير سياسات أسعار الصرف في تحديد أسعار الفائدة -دراسة الة الجزائر- . مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماستر اكايمي في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خضيرة- بسكرة، الجزائر.
- 2- مخيش، أهاب. (2018-2019). أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر- . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.
- 3- زميت، (2018). أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري خلال المدة 1990-2015، إطروحة دكتوراه، كلية العلوم الأقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.

ب- مجلات ودوريات

- 1- ناشور، هيام خزعل. (2012). العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008). مجلة العلوم الإقتصادية، 31(8)، 1-19، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة.
- 2- علوان، غفران حاتم وعبد الحميد، مناهل مصطفى. (2020). قياس وتحليل تقلبات العوائد النفطية وإنعكاساتها على النمو الإقتصادي في العراق للمدة 2003-2017. *Route Educational & Social Science Journal*، 7(1)، 251-278.
- 3- بريهي، فارس كريم. (2011). الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، مجلد، (27)، 21-56.
- 4- الحمداني، أحمد شهاب والحمداني، رفاه شهاب. (2017). قياس اثر في عرض النقد على ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2005-2015. مجلة كلية التراث الجامعية. المجلد ، (23) ، 177-192
- 5- كاظم، أحمد صالح حسن ومحمد، ثائر سعدون والزرکوش، عليا حسين خلف. (2019). تغير عرض النقد وتأثيره في التضخم والنتاج في العراق للمدة 1990-2016. مجلة كلية المأمون ، ع34، 114-138، كلية المأمون الجامعة ، العراق
- 6- الجبوري، سوسن كريم هودن وصكبان، قاسم سعد. (2019). أثر بعض المؤشرات النقدية في سع صرف الدينار العراقي للمدة (2016-1990). مجلة أهل البيت، 1(24)، 194-223.
- 7- جياس، محمد عبد الواحد ومحمد، سحر قاسم. (2016). عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه وتأثير البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه: بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (2003-2014). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 22(93)، 380-400، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، العراق.

- 8- حسين، هندرين حسن. (2014). تطور عرض النقد في العراق 2001-2009. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (40)، 98-102.
- 9- العبدلي، سعد عبد نجم وعزيز، خليل إسماعيل. (2017). الطلب على النقود وفاعلية السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد، (35)، 185-202.
- 10- محسن، باسمة نياز. (2020). السياسة النقدية في العراق وتأثيرها على بعض من متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة (2007-2018). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل- كلية الإدارة والاقتصاد، (3)، 12-138.
- 11- الفتلاوي، حسين ماجد ثامر. (2017). السياسة المالية وآثرها في عرض النقود في العراق للمدة 1990-2014. رسالة ماجستير، جامعة القادسية /كلية الإدارة والاقتصاد، القادسية، العراق.
- 12- داغر، محمود محمد ومعارض، حسين عطوان مهوس. (2015). سعر صرف الدينار العراقي مابين النظام الواقعي والنظام المعان للمدة (2004-2012). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، (84)، 21-295.
- 13- شندي، أديب قاسم. (2006). سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد، (11)، 48-93.
- 14- محمد، حاكم محسن. (بدون). اثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف. مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 1، 170-185، جامعة اهل البيت، كربلاء، العراق.
- 15- حسين، بيداء رزق. (2018). اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2016-2003). مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (53)، 120-88.
- 16- اللامي، علي حسين نوري. (2016). أثر الودائع في صافي دخل المصارف بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط العراقي للأستثمار. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (48)، 361-376.

ب- المصادر الأجنبية

- 1- World Bank. (2020). Iraq Economic Monitor, Spring 2020:
Navigating the Perfect Storm (Redux
- 2- <https://tradingeconomics.com/iraq/money-supply-m2>) trading economics
- 3- Basu, K. (2011). Understanding inflation and controlling it. *Economic and Political Weekly*, 46(41), 50-64.